

## الدبيسي: السعودية تريد من محكمتي القول "لا أحد خارج القبضة"

من ضمن القضايا التي يهتم الناشط الحقوقى السعودى على الدبيسي تحضر اليوم قضية "البدون" أو ما يُعرف بـ"عدىمي الجنسية" في السعودية.. فعلى "تويتر" تنشط صفحة الدبيسي، الذى تهدد محاكم المملكة بمحاكمته غيابياً، للترويج للندوة التى سُنُّنا فش خلال ندوة تنعقد بمجلس حقوق الإنسان بجنيف فى 15 أيلول/سبتمبر الجارى.

وفي حسابه على "تويتر" يثير الدبيسي قضايا: "البدون"، والمعتقلون في سجون المملكة، التعذيب والإقصاء في الداخل، وحقوق المرأة في الداخل السعودي، وإعدام الفُصُر، وجرائم النظام في اليمن، وفي زحمة هذا النشاط، بدا تفاعل على الدبيسي مع قضية محكمته في الداخل السعودي خجولاً جداً. من هو على الدبيسي؟

هو ناشط حقوقى سعودى من مواليد بلدة العوامية فى محافظة القطيف شرق المملكة السعودية. فى أواخر أيلول/سبتمبر اعتقل الدبيسي على خلفية مشاركته في التظاهرات السلمية التي خرجت تطالب بإصلاحات في المملكة، قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقاً، ويغادر مع عائلته إلى برلين طالباً اللجوء في نيسان/أبريل 2013. حالياً يقيم على الدبيسي في ألمانيا حيث يرأس من هناك المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان التي تم إطلاق نشاطها قبل 3 سنوات.

خلال سنوات ثلاث تمكنت "الأوروبية- السعودية" من إثارة قضايا حقوقية عديدة في الداخل السعودي، كما نجحت المنظمة في كسر الحاجز الطائفية التي تكرسها سياسات النظام على قاعدة "فرق تسد" كما يقول الدبيسي في إحدى تغريداته: "أُسسَت السعودية بالسيف والإستبداد واستخدمت فرق تسد، وعلىه فمهمة المصلحين مواطنين+مهمج"رين، -قبل العمل المشترك- بلورة (قيم الدولة المستقبلية).".

القضايا التي تعالجها المنظمة الأوروبية السعودية لا تقتصر على فئة دون أخرى في الداخل السعودي، ولا على منطقة دون منطقة، ولعل الإشارة إلى هذه النقطة قد يكون مفيداً لفهم الخطوة المثيرة للجدل التي أقدمت عليها السلطة السعودية مؤخراً. أواخر شهر آب/أغسطس الماضي، أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أنها ستقيم محاكمة غيابياً للناشط الحقوقى "علي الدبيسي" في حال عدم حضوره للمحكمة. وكالة الأنباء السعودية "واس" نقلت أن المحاكمة ستتم غيابياً في حال عدم حضور الدبيسي.

في تصريح لموقع المنار، قال علي الدبيسي إن أسباب محاكمته من قبل السلطات السعودية لم تتضمن أسبابها حتى الآن، مشيراً إلى أنه يعتقد "أن هذه الخطوة لها ما بعدها"، ولعل ما يُدعم كلام الدبيسي أنها المرة الأولى التي تحاكم فيها المملكة السعودية "غيا بيا" أحد النشطاء الحقيقيين أو المعارضين في الخارج .

وقال الدبيسي: "لعل الأيام ستحمل توضيحاً . لا يوجد أي تهم ضدي حتى مغادرتي السعودية... ولا أدرى مضمون المحاكمة التي جاءت بعد سنوات من خروجي من السعودية". ويلفت إلى أن الخطوة تأتي ضمن المواقف العدائية التي تبديها المملكة وبشكل متزايد ضد النشاط الحقوقي، سواء من المنظمات أو حتى ضد الأفراد، بهدف التعمية على الممارسات التي ترتكب بحق مواطني المملكة.

"الهدف من هذه الخطوة هو قمع النشاط الحقوقي، ولكن وسيلة تحقيق هذا الهدف أنت خاطئة".ويرى أن "الحكومة تريد أن تقول من خلال هذه المحاكمة: أنه لا أحد خارج قبضة الدولة سواء في الداخل أو الخارج، ولكن بالتأكيد فإن سيطرتها على الخارج أمر محدود. قبل المحاكمة وبعد إعلان المحاكمة" .  
بحسب الدبيسي.

ماذا تعني محاكمة علي الدبيسي؟ وما انعكاس الخطوة على عمل المنظمة الأوروبيّة-السعودية؟  
ابن بلدة العوامية، التي تعاني تهميشاً واقصاءً يُمارس على مناطق عديدة في الداخل السعودي تحت عناوين مختلفة، يقرأ في الخطوة القضائية تأكيد رسمي على أن "الدولة مستمرة في عدم التوافق مع المطالبات التي تدعوها لتحسين� واحترام حقوق الإنسان والكف عن الإنتهاكات، لذلك هي تنتهج أسلوباً قمعياً عدائياً مستمراً لكل الدعاوى الاصلاحية، وتفتقد للرشد في التعامل مع هذه الأصوات، فتراها تعدم وتسجن وتفكر باستمرار في طرق انتقامية وقمعية، وذلك بدلاً من الاستفادة من هذه الأصوات لإصلاح الواقع" .

ورغم البرود في التعاطي مع القضية المرفوعة من قبل محاكم المملكة، يُقر الدبيسي أنه ما يزال في طور التفكير للطريقة المثلث لتعامل مع الداعي.

الثقة بالقضاء السعودي معدومة ولا يوجد في سيرة القضاء السعودي ما يورث الثقة، يجزم الدبيسي، "قضاء المملكة فقد للاستقلالية والموضوعية وأسس العدالة، والسجون السعودية شاهدة على ذلك، والسيوف مستمرة في قطع رؤوس بريئة، عبر قرارات صادرة من هذا القضاء".

يختتم الدبيسي حديثه لموقع المنار بأن المحاكمة دافع جيد للمنظمة لتكثيف نشاطها كماً وكيفاً، مؤكداً أن "المنظمة مستمرة في التعامل الموضوعي مع الإنتهاكات في السعودية وفق طاقتها وإمكاناتها ومستمرة على دورها الذي بدأته منذ ٣ سنوات، وتتطلع لزيادة طاقتها وتعمل على ذلك."

المصدر: المنار